تنظيم وادارة مخاطر الائتمان

في القطاع المصرفي الاسلامي

د. محمد فوزي*

* استاذ متعاون كلية الدراسات الاسلامية - لندن، مدير اعمال شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، استشاري المؤسسات المالية والاقتصادية الاسلامية.

يلعب القطاع المصرفي (التجاري-الاسلامي) دوراً هاماً فى تمويل الاقتصاديات المعاصرة حيث وفى ظل اتساع تطور الدول وكِبر حجم المشروعات محليا وعالميا يصبح من المتعذر تلاقى أصحاب فوائض الأموال المستثمرين مع اصحاب العجز المالى للقيام بأنشطتهم الاقتصادية، فكان وجود المؤسسات المالية والاقتصادية وعلى رأسها القطاع المصرفي والتاميني والاستثماري والتمويلي، وكل الانشطه الضرورية والهامة، التي تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، فتقترض الأموال من المدخرين وتقرضها للمستثمرين، وهي بنفس الوقت كلما كان الوسيط المالى القطاع المصرفي أكثر كفاءة كان التدفق المالى عن طريق الائتمان أكثر كفاءة وفعالية مصرفية غاية في الأهمية حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحورالرئيسي لإيرادات أي مؤسسة مالية مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به مخاطر متنوعة الاسباب والانواع والصور، بسبب التمويلات والتسهيلات المتعثرة والمتاخرات، لذلك تواجه المصارف اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية والخدمات وتكنولوجيا المعلومات واقتصاد السوق مع سياسية الانفتاح، وازالة قيود حركة التجارة والخدمات والتحرر المالي والاقتصادي، فألزمت حكومات الدول المصارف المحلية بضرورة مواكبة التطورات وإعداد نفسها بالعمل دائماً على تدريب الموارد البشرية ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية والمالية وادارات تنظيم المخاطر والجودة والحوكمة والسيولة والكفاية ومنها بصفة خاصة البنية التكنولوجية، والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصارف (ماديا - اجتماعيا)، وهذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصارف على اعتبار أن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات محفظة التمويل والاستثمار بشكل خاص، والتي تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، فسلامة محفظته ونموها يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصارف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرارات منح الائتمان، والتي تعتمد بشكل اساسي علي اساليب التحليل الائتماني باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية، وبالتالي مواجهه المشكلات التي تواجهه في تخفيض الخسائر لا قدر الله، وترشيد مستويات المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف في عمليات منح الائتمان، وطلبات التسهيلات الائتمانية في المصارف للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها، وجوانب القصور والحد منها والعمل على تلافيها، وتقديم المقترحات والتوصيات وبما يسهم في ترشيد عمليات البيوع الآجلة والتمويل والاستثمار والائتمان المصرفي.

وما يتبعه من ادارة وتنظيم المخاطر المصاحبة، وتخفيض مستواها لادني الحدود **وهو ما تشمله محاور التقرير:**

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي ومخاطره

تتعامل المصارف الاسلامية وفق احكام الشريعة الاسلامية وابتعادها عن التعاملات التي تركز على اسعار الفائده لذا فان الائتمان بمثابة التسهيلات المصرفية والمساهمات التي تقدمها للعملاء والمستثمرين في اشكال الصيغ الاسلامية كالمرابحة والمشاركة والاجارة وكل الصيغ المتنوعه، وهذا يكون التوظيف الاساسي لاموالها وفقا لهذه الصيغ المتعددة، وبطريقة غيرمباشرة يكون في صور الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، لذلك عرفه خبراء المصرفية الاسلامية بأنه القدرة على الاقتراض وشراء السلع مقابل وعد بالدفع في المستقبل، وفي المقابل يعرضها ذلك لعدد من المخاطر الائتمانية في علاقته مع المتمولين بالاحتمالات المحيطة، كفقدان الدخل الناشئ نتيجة تاخير الطرف المقابل في السداد بالوقت المحدد او بالكامل او بقدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد ومماطلته بالشروط المتفق عليها في العقد، في كل ما ينتج عنه لصيغ التمويل الاسلامية.

ثانيا: انواع مخاطر الائتمان في قطاع المصرفية الاسلامية

(مخاطر التركيز علي صيغه واحدة) حتي يتمكن المصرف من تلبية احتياجات العملاء المختلفة عليه ان يركز علي صيغ التمويل المختلفة ويمكن قياس المخاطر عن طريق المعايير المقترحة كعدد الصيغ المستخدمه والاوزان النسبية للصيغ مقارنة لاجمالي حجم التمويل.

(تكلفة التمويل) تكلفة التمويل لا تستخدم لجميع الصيغ في المصارف الاسلامية موحدة فبعض الصيغ تعتمد علي المشاركة في الارباح والخسائر، فالعميل لا يتحمل هنا تكلفة التمويل لان الربح محاسبيا ليس التكلفة، ومن الاهمية بمكان وجود ادلة اجراءات عمل للتمويل لضمان وجود اسس لمنح التمويل، ووجود مراجعة دورية للسقوف الممنوحة للعملاء اضافة لوجود دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية، والعمل على تجنب المخاطر قبل وقوعها، ويمكن قياسها عن طريق نظام قياس تكلفة التمويل ونظام منح التمويل ومتابعتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(محفظة التمويل) تتبع اهمية تنويع محفظة التمويل من وجود نظام لتوزيع المخاطر بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخليا وخارجيا ، اضافة لوجود موازنة تخطيطية للتمويل تمكن الموازنة بين مصادرالتمويل واستخدامها، كما ويمكن قياسها عن طريق وجود موازنة تخطيطية للتمويل والوزن النسبي لاستمثارات الداخلية من اجمالي حجم الاستثمار الداخلي والخارجي ووجود نظام لتوزيع المخاطر.

ثالثا: مبادئ جودة ادارة وتنظيم المخاطرالائتمانية في القطاع المصرفي

ينبغي على المؤسسة المصرفية التعرف علي طبيعة المخاطر الائتمانية التي يتضمنها كل نوع من المنتجات والانشطة التمويلية التي يقدمها ، وكيفية ادارتها كما ينبغي ايضا عدم الدخول في اي منتجات جديدة قبل الادارة والتعرف على طبيعة مخاطرها ووضع الانظمة والاجراءات لادارتها وتشمل:

- وضع الانظمة والبرامج، والانظمة الملائمة للتعرف على المخاطر التي يتضمنها كل نوع من المنتجات والانشطة التمويلية، التي يقدمها وتحليلها وادارتها بشكل جيد.
- ادارة المصرف تتفهم بشكل دقيق طبيعة المخاطر التي تتضمنها المنتجات التمويلية المركبة، والمعقدة مثل التمويل المقدم لبعض الصناعات وعمليات التوريق والمنتجات المرتبطة بحقوق الخيار ، وغيرها من المشتقات الائتمانية.
- يولي البنك اهتماما خاصا بالتعرف على مخاطر تمويل المشروعات الجديدة، وأن يتحقق من تفهمه لهذه المخاطر وقدرته على تحليلها وإدارتها ووضع الأنظمة والإجراءات الملائمة قبل أن يقرر الدخول فيها.
- التحقق من القدرات والمهارات العالية للمسئولين عن تقديم الأنشطة والمنتجات التمويلية ورفع الدراسات والتوصيات بشأنها ، وخاصة المنتجات المركبة والمعقدة منها ، وكذلك ادارة المخاطر القائمين على تحليل مخاطرها ومراقبتها وتقييمها.

رابعا: أسباب المخاطرالائتمانية في القطاع المصرفي الاسلامي

تواجه المصارف الإسلامية بالوقت الحاضر تحديات تمثل الديون والمماطلة بالمتاخرات الغالبية العظمى من أصولها، لذلك فان هذه المؤسسات تواجه مخاطر أعلى نسبياً من تلك التي تواجهها البنوك التجارية، لأنها تفتقر إلى طرق معالجة مخاطر الديون ضمن نطاقها المباح، نظراً لتقيدها بأحكام الشريعة في المعاملات المالية الاسلامية، إلا أننا لا يمكن أن نقر أن نموذج المصرف الإسلامي يجب أن يواجه معدلاً أعلى من المخاطر لذلك النموذج الذي لا تشكل الديون فيه إلا جزءا يسيراً من جملة الأصول، وتحوي محفظته الاستثمارية أنواع المشاركات وعقود التأجير والمضاربة، إن الإمكانيات المتاحة ضمن نطاق الجواز الشرعي كافية لمواجهة مصادر الخطر، وعلي سبيل المثال من هذه الاسباب:

- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الارباح والخسائر، والعمل وفق هذه الصيغه تنجم عنه مثل هذه المخاطر، وذلك في حالة عدم سلامة المركز المالي للعميل، اي عدم امكانية من الوفاء بالتزاماته المستقبلية المترتبة عليه في مواعيدها تجاه المصرف وهو، ما يعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية تقلل من نسب الربح ومعدل دوران راسمال المصرف، اضافة للعمليات القائمة على البيع والشراء، كون الطرف الثاني لا يملك نظم معلومات متطوره، ولا خبرة في مجال الاعمال، وبالتالي يتعرض المشروع لمخاطر عديدة من احتمالية حدوث خسائر.

- تحريم الفائدة، حيث لا يسمح للمصارف الاسلامية باعادة جدولة الديون على اساس التفاوض، على اسعار فائدة اضافية، وهذا يشجع العملاء على التعثر والمماطلة عن السداد، ويعرف بعدم امكانية زيادة الدين في ثبوته بالذمه.

- منع المتاجرة بالديون، اي بيع الدين لغيره قبل اجله باقل من قيمته الاسمية غير معترف به في العمل المصرفي الاسلامي، وهذا يغلق الباب على المتاجرة بالديون، مما يعني ان المصارف الاسلامية لا تستطيع حسم الكمبيالات، لانه يؤول للربا او حتى المتاجرة في بيع الديون في دفاترها لاي طرف.

- لا يوجد لدي المصارف الاسلامية القدر الكافي من الادوات والاساليب، التي تساهم في التحوط من المخاطر بحيث ان معظمها ترتكز على الفائده مثل البنوك التجارية مما يعني ان قدرتها على التعامل مع المخاطر الائتمانيه محدودة جدا.

خامسا: خصوصة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي الإسلامي

تواجه البنوك التجارية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها، لان العلاقة بينها وبين عملائها هي علاقة دائن بمدين (قرض بفائدة) على الدوام، مهما اختلفت التسميات للعقود والمعاملات، وكذلك المصارف الإسلامية تواجه هذا النوع من المخاطر في أكثر صيغ التمويل التي تعمل بها هذه المصارف، فمعلوم أن المرابحة والاستصناع وبيع التقسيط هي بيوع آجلة يتولد عنها ديون في دفاتر البنك والمخاطرة الأساسية فيها هي المخاطر الائتمانية، والسلم يتولد عنه دين سلعي لا نقدي، ولكنه يتضمن أيضا مخاطر ائتمانية والمضاربة، والمشاركة عقد شركة لا تكون الأموال التي يدفعها المصرف إلى عميله ديوناً في ذمته، ولكنها قد تتضمن مخاطر ائتمانية من طريقين في حال التعدي أوالتقصير، حيث يضمن العامل رأس المال، فينقلب إلى دين في ذمته، وعند إنهاء المضاربة والتنضيض والقسمة، يصبح نصيب المصرف مضموناً على العامل كمثل الدين فكل ذلك يتضمن المخاطر الائتمانية، والثاني إذا استخدمت أموال المضاربة أو المشاركة في البيع الآجل وهو ما يقع في أكثر المضاربات، فيتحمل رب المال والمصرف مخاطر ائتمانية غير مباشرة متعلقة بقدرة عملاء المضاربة على السداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com